المصطلح اللغوي في ألفية ابن معطي

الدكتور عبد الحمن خربوش

تعد الألفية من أبرز مؤلفات ابن معطي، ضـــمنها أبواب النحو و الصـــرف، و إن كان النحو قد نال منها حظا موفورا إذ لم يشـــمل الصرف سوى المقالات العشر الأخيرة، و نلاحظ أن مقالات الصرف قد أخذت مكانها في آخر الكتاب كما هو الشـــأن في معظم المؤلفات النحوية.

و تمتاز ألفية ابن معطي بالســـلاســـة والإحكام في صـــياغة القواعد النحوية، و لا غرو في ذلك، فابن معطي اشتغل بالأدب درسا و تصنيفا، و جل مصنفاته تدور في فلكه .و قد انعكس ذلك في معالجته لقضايا النحو نظما. فلذلك قال ابن الخباز :"إنه ليس في لفظها فضلة كما فعل الحريري، فإنه يذكر نصف بيت أن ثلثه من غير فائدة تتميما للوزن" و قال أيضـــا في ختام شـــرحه: "إنه في هذه الأرجوزة قد حاز قصـــب الســـبق حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير و كيف لا يكون ذلك و قد كان في العربية نسيج وحده" و قال الشريشي [i]: "وهذه الأرجوزة البديعية الفصيحة شاهدة له بسعة العلم و جودة القريحة، إذ

نظم فيها علم العربية نظم الجواهر في السلك، و خلصها من الحشو تخليص الذهب عند السبك، فهي كما قلت فيها :

و تسمى الدّرة الألفية في علم العربية و عدد أبياتها 1020 بيتا. انتهى ابن معطي من نظمها سنة 595 هـ بدمشق أو بالقاهرة[ii].

و يعتبر الرائد في استعمال لفظ "الألفية" حيث قال :

نحوية أشعارهم المروية هذا تمام الدرة الألفية

و بالإضافة إلى انفراد ابن معطي بتسمية الألفية فقد امتاز بشيء ثان حيث اعتاد الناس أن ينظم الشاعر قصيدته على بحر واحد إلا أن ابن معطي قد خرج على هذه القاعدة ونظم ألفيته على بحرين هما : الرجز و السريع الأمر الذي جعل المشتغلين بالنحو و الأدب يثنون على مقدرته الفنية في توفيقه بين البحرين و اعتبروها دليلا على مقدرته الفنية العالية، إذ هناك تقارب كبير بين الرجز و السريع لا يميزه إلا من أوتى أذنا موسيقية مرهفة.

و يمتاز أسلوب ابن معطي بالسلاسة في المأخذ و السهولة في الإدراك و القرب في الاستيعاب، و لعل ذلك راجع إلى أنه كما وصفه ياقوت و ابن خلكان. أديب يجيد صناعة الأدب و صياغة العبارة و استعمال اللغة، فألفيته على سعتها تكاد تخلو من كلمة تنافرت حروفها أو ثقلت مع كلمة أخرى تجاوزها، أو غير ذلك إلا ما ألجأته إليه الضرورة القصوى.

لقد استعمل ابن معطي مصطلحات المدرسة البصرية و هذا من خلال متابعة لأستاذه الجزولي و غيره من أئمة البصريين كما سأبرز ذلك من خلال النماذج الآتية :

1- يستعمل ابن معطي المصطلحات البصرية في ألفيته كمصطلح التمييز و الجر و التي يستعمل الكوفيون بدلها التفسير و الخفض.

و إذا أمعنا النظر في الألفية نجد مصطلحات أخرى يستعملها البصريون مثل : الممنوع من الصرف، الظرف، العطف، الجار و المجرور، النعت، البدل المتعدى و اللازم، ضمير الفصل، البناء، الإعراب، ألقاب الإعراب.

2- العطف على المضمر :

قال ابن معطي :

والمضمر المجرور إن عطفتا عليه جيء بما به جررتا
نحو مضى به بالغلام وشذ منه بك والأيام

أجمع البصريون على منع العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار نحو :

مررت بك و بزيد. و قد ورد في القرآن الكريم : }منك و من نوح{[iii] و هو المراد بقول المصنف : "جيء بما جررتا"، أي بالحرف الذي جررت به المعطوف عليه في المعطوف . وأجاز الكوفيون العطف مطلقا بدون وجود الجار فيجيزون : بك و الأيام. و احتج البصريون

بأمور لتأييد رأيهم و ابن معطي في رأيه هذا يؤيد رأي أبي القاســـم الزجاجي[iv] أستاذ أستاذه.

03- الترخيم :

قال ابن معطي :

ثم إذا زاد المنادى العلم على ثلاثة فقد يرخم

اشترط البصريون شروطا لترخيم المنادي :

أ- أن يكون علما.

ب- أن يكون مفردا، أي لا يكون جملة في الأصل.

جـــــ- أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف لأن الثلاثي أقل الأصــول في المتمكن و أخفها.

د- ألا يكون مستغاثا به لأنه معرب في النداء.

هـــ- ألا يكون مندوبا، لأن المراد من الندبة مد الصوت، و من الترخيم حذفه و قطعه.

و قد ذكر ابن معطي في البيت الســابق شــروطا ثلاثة، أيدهم فيها و سكت على الباقي.

4- لكن العاطفة :

اشترط البصريون لمجيء لكن عاطفة أن تكون مسبوقة بنفي و هذا ما اشترطه ابن معطي في فصوله[v].

و يقول ابن جمعة القواس[vi] في حديثه عن لكن... و إنما لزم أن يتقدم لكن نفي، لأن الاستدراك يقتضي مغايرة ما قبلها لما بعدها و المغايرة إنما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي ... و لهذا قدرت إلا في الاستثناء المنقطع بلكن و الكوفيون يجيزون العطف بها في الإيجاب قياسا على بل

5- الاختلاف في الأصل : المصدر أم الفعل

يقول ابن معطي :

واشتق كوفيون أيضا المصدرا من فعله نحو نظرت نظرا

واشتق منه الفعل أهل البصره وذا الذي تليق به النظرة

إذ كل فرع فيه ما في الأصل وليس في المصدر ما في الفعل

فنراه يعرض الرأي الكوفي ثم الرأي البصري و يقول : و هو الذي يليق بالإنسان أن ينصره. و يعلل ذلك لأن كل فرع فيه ما في الأصل.

و المصدر ليس به ما في الفعل إذ إن الفعل يدل على الحدث و الزمان بينما المصدر لا يدل إلا على حدث دون اقتران بزمن معين.

6- الاختلاف في اشتقاق الاسم :

عرض رأي البصريين و الكوفيين ثم أشار لتأييده للبصريين فقال :

واشتق الاسم من سما البصريين واشتقه من وسم الكوفيون

والمذهب المقدم الجلي دليله الأسماء والسمي

ثم يأتي ابن جمعة[vii] شارحا هذا فيقول : فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو، و هو العلم و وزنه إما فعل كعدل و إما فعل كقفل فحذف لامه اعتباطا. وجيء بهمزة الوصل توصلا إلى

النطق بالســـاكن و وزنه حينئذ رُفع بحذف لامه. و ذهب الكوفيون إلى أنه من السمة و هي العلامة؛ لأن الاسم علامة على المسمى و أصله عندهم و ســم فحذفت فاءه وعوض عنها الهمزة. فوزنه حينئذ اعل. و الأول أظهر الأمور ثم يذكر ذلك.

7- اسم لا النافية مبني أو معرب؟

اختلف العلماء في اســـم لا النافية : هل هو مبني أو معرب. فذهب ابن الســـراج إلى القول بأنه مبني إذا كان مثنى و نســـب هذا القول إلى ســيبويه و الخليل، و لذلك يقول ســيبويه[viii] : تعمل لا فيما تنصـــبه بغير تنوين، و ترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها بمنزله خمسة عشر. أما ابن معطي فيقول :

و ابن على الفتح الذي قد وردا منكرا غير مضاف مفردا
مركبا مع لا كخمسة عشر مضمنا من نحو قولي لاوزر

و يقول ابن جمعة القواس[ix] : "و اختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبنى. فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصــوب المحل، و ذهب الزجاج و السيرافي و الرماني إلى أنه معرب، و فتحته فتحة إعرابية. و إليه ذهب الكوفيون".

ثم يقول و أشار المصنف ابن معطي - إلى علل البناء فقال :

أحدها : أنها مركبة مع اســـمها، و التركيب يوجب البناء بدليل امتناع الفصــل بينهما بالظرف. و إليه أشــار بقوله : مركبا مع لا، أي أنه يليها بلا فاصل.

ثانيها : أن اســـمها متضـــمن معنى الحرف الدال على عموم النفي.

و قال أبو علي الفارســـي[x] : قولك : لا يدين بها لك بمنزلة : لا حول لك و لا قوة إلا بالله. ألسـت ترى أنه ليس مضـافا إلى شـيء، و إذا لم يكن مضافا كان في حكم المفردة المبنية في هذا الباب.

8- (إما) حرف عطف :

اختلف النحاة في إما، هل هي عاطفة أولا، فذهب ابن كيســان و ابن عصــفور وابن مالك و يونس و أبو على الفارســي و الجرجاني إلى أنها غير[xi] عاطفة لملازمتها لحرف العطف – الواو – إذ لا يمكن الجمع بين حرفين.

وقال ابن معطي : إنها حرف عطف حيث أشار إلى ذلك بقوله :

و أو و أما فيهما مشهور الشك و الإبهـام و التخيير

و قد أيد ابن معطي في هذا الرأي أكثر النحاة كما قال ابن هشـــام[xii] : و إنما عاطفة عند أكثرهم. و يقول المبرد[xiii] : و أما إما "فإنها تكون في موضـــع أو. و معروف أن أو هي حرف عطف، فعرف أن إما عاطفة عنده.

10- مراتب النداء :

قسم ابن معطي النداء إلى مرتين هما : القريب البعيد. فقال

يا للبعيد و هيا، و إن قرب نودي بالهمز و أي نحو : أرب

و قال غيره من النحاة : إن للنداء ثلاث مراتب كابن برهان[xiv] بن جمعة الموصلي حيث يقول[xv] : و الأولى أن يقال مراتبها ثلاث :

الأولى : أيا و هيا للبعيد مسافة و حكما كالنائم و الساهى لزيادة لفظها الحاصل منه الصوت المحتاج إليه لأجل البعد. فإن نودي بها القريب فلحرص المنادى على إقبال المدعو...

10- القول في مذ و منذ :

اختلف النحاة فيهما : هل هما اسمان أو حرفان ؟

فسيبوية[xvi] يقول : و أما منذ فهي حرف جر و قد ضمت لأنها للغاية. و ابن معطي يقول إنها تأتي اسما و تأتي حرفا فيقول في ألفيته :

و اجرر بحتى نحو "حتى مطلع" و بعد مذ و منذ إن شئت ارفع
تقول ما أكلت مذ يومان و منذ يومان و هما ظرفان

و يقول ابن جمعة القواس[xvii] : يستعملان تارة اسمين و تارة حرفين جارين. فإذا ارتفع ما بعدها فهما اسمان. و الكلام معهما جملتان و لا موضع للثانية من الإعراب على الأصح. ثم يؤيد رأي سبويه بأن منذ تكون حرف حر، وأن مذ يغلب عليها الاسمية لأنها محذوفة العين بدليل ردها في التصغير إذا سُمِّيَ بها نحو مُنَيْذٌ. و

يؤيدهما بذلك ابن الصـرّاح حيث يقول : يجوز أن يأتي كل واحد منهما اسما و يجوز أن يكون حرفا جارا، و الموضع الذي يكونان فيه اسمين يكونان على ضـــربين : أحدهما أن يكون بمعنى الأمر من أول الوقت إلى آخره، و الآخر أن يكون أول وقت فقط، فأما الأمر فقولك : لم أرك مذ. يومان أي مد ذلك يومان : مبتدأ، و ما بعدها خبر لها و لا تستعمل اسما إلا في الابتداء خاصة.

أما أول الوقت فقولك : ما رأيته من يوم الجمعة. و المعنى ابتداء ذلك و أول ذلك يوم الجمعة، فهذا الضرب الثاني لا يجوز فيه إلا التوقيت و الإشارة إلى وقت بعينه[xviii].

و يعبر ابن القواس عن هذا القول : و لأنهما مقطوعتان عن الإضافة مع إرادة المضاف إليه في المعنى أول المدة أو جميع المدة.

و قال الفراء : إن أصلها من ذو[xix].

11- إعراب الأسماء الستة :

اختلف النحاة في إعرابها. فابن معطي يقول في ألفيته :

و ستة بالواو رفعا إن تضف و الياء في الجر و في النصف الألف

فيعتبر الألف و الواو و الياء حروف إعراب، و الإعراب مقدر عليها لثقله على الواو والياء، و لتعذره على الألف. و هو بهذا يتابع سيبويه[xx] في رأيه و يشاركهما في هذا الأخفش في أحد قوليه.

أما ابن الســـراج فيقول[xxi] : إنها حروف إعراب، و أن الإعراب فيها ليس ظاهرا و لا مقدرا و على هذا فهي دلائل الإعراب بهذا التقدير.

و قال الزجاج و الســـيرافي : "إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، و منع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنســـها[xxii]. و بهذا يظهر لنا رأي ابن معطي و موافقته لإمام النحو سيبويه[xxiii].

و رغم كل ما ذكرته فلم يكن ابن معطي متعصـــبا للمذهب البصري، فكانت له شخصيته المستقلة، يوافق البصريين في كثير من القضـــايا، و لكن كان يبيح لنفســـه أن يأخذ برأي غيرهم بما يراه أقرب من الصواب من وجهة نظره لذا نراه قد أخذ من الكوفيين وأيدهم و من هذه المواقف :

1- استعماله لبعض المصطلحات الكوفية و منها على سبيل المثال:

عبارة الجحد بدلا من النفي النى يستعملها البصريون. و ما لم يســـم فاعله بدلا من المبني للمجهول و الصـــفة بدلا من النعت و غيرها[xxiv].

2- ذهب ابن معطي في الفصـــول[xxv] إلى أنه يجوز أن نقول : كذا درهم. بالإضافة و هذا ما يؤيد رأي الكوفيين.

و قد فرق ابن هشـــام[xxvi] بين كذا و أي فقال : إن تمييزها (كذا) واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا، و لا بإضافة خلافا للكوفيين؛

حيث أجازوا في غير تكرار و لا عطف أن يقال : كذا ثوب، و كذا أثواب قياسا على العدد الصريح و لهذا قال فقهاؤهم إنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة، و كذا درهم ثلاثة، و بقوله : كذا درهما، أحد عشر، و يقول كذا درهما : عشرون، و بقوله و كذا درهما و بقوله كذا و كذا درهما : أحد و عشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصحيح.

و قد وافقهم على هذه التفاصيل ما عدا مسألتي الإضافة : المبرد و الأخفس و ابن كيسان و ابن عصفور. و قد أيد السيوطي[xxvii] هذا حيث قال أن ابن معطي قد تابعهم على ذلك في فصوله.

3- ذهب ابن معطي إلى أن هاء التأنيث تمال عند حروف معينة قال في الألفية :

و الهاء للتأنيث قد أميلت بعد حروف بعد قد أبينت
في ذود كلب نهر شمس جئت كخيفة وقفا وقد تبينت

و قال ابن إياز : قد شبهت هاء التأنيث بألفه فأميلت الفتحة ايت قبلها في الوقت وذلك في قراءة الكسائي و جمعها ابن معطي في قوله (ذود كلب نهر شمس جيئت) لكنه زاد الهاء و لم يحرك إمالتها غير الكسائي و ليس ببعيد في القياس و مثاله نبيهه[xxviii] .

4- سكران و منعها من الصرف :

منع ابن معطي صرف سكران لعلتين : الوصفية و الألف و النون و لذلك يقول :

و زائد الوصف كمثل سكران مقابل سكرى لذا أصرف عريان

فهو برأيه هذا يؤيد الكوفيين الذي يقولون إن المانع من الصرف لسكران هو الألف و النون و الوصف[xxix]. و هذا غير صحيح، فهناك كلمات توفرت فيها الوصفية و زيادة الألف و النون و مع هذا صرفت مثل ندمان و عريان.

و يقول البصريون[xxx]. إن سكران قد منعت من الصرف لمشابهته ألفى التأنيث و قد أتى ابن جمعة بأدلة تثبت بطلان الرأي الكوفي فقال : و هذا باطل لتحققه في ندمان و عريان مع كونهما مصروفين بالاتفاق. و حول هذه النقطة هناك كلام طويل، و الظاهر أن ابن معطي قد اتبع أستاذه الجزولي.

أما بغدادية ابن معطي فلم تكن ظاهرة أو واسعة. و قد برزت ملامحها في تأييده لمذهب أبي علي الفارسي و ابن جني و الزجاجي.

1- تقديم خبر ليس عليها :

اختلف النحاة حول تقديم خبر ليس عليها بين مجوز و مانع لهذا التقديم فالذين منعوا التقديم : احتجوا بأن ليس فعل غير متصرفا.

فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف. فلما كان متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف في عمله.

ومن الذين مانعوا التقديم : الكوفيون، والمبرد، و الزجاج، وابن السراج.

وأما الذين أباحوا التقديم مثل : قائما ليس زيد فهم : أبو على الفارســـي و ابن برهان و غيرهم، و قد احتجوا بقوله تعالى : }ألا يوم يأتيهم ليس مصـــروفا عنهم{[xxxi] فإنه قدم معمول خبر ليس عليها. فقوله : يوم يأتيهم متعلق بمصــروف الذي تقدم على ليس و لما تقدم معمول الخبر على ليس فمن باب أولى أن يتقدم الخبر. و قد أجاز ابن معطي التقديم فيقول :

..... أصبح ظل صار بــات ليس

و السبعة الأولى تقدم الخبر فيها عليها و على اسمها اشتهر

و قد احتج من أباح التقديم[xxxii] بالآية الكريمة المذكورة سابقا.

2- القول في "مع" :

كان لابن السراج وجهة نظر في مع. فقد عدها اسما مستدلا على أن حركة آخرها مع ترك ما قبلها. و قد علل الزجاج نصــب معكم في قوله تعالى : }إنا معكم إنما نحن مســـتهزئون{[xxxiii] على أنها كالظروف منصوبة. و أشار ابن معطي لذلك بقوله :

و دون منها وكذا عند ومع فهذه وشبهها انصبها جمع

و يستدل ابن القواس[xxxiv] على اسميتها، وأما مع فمعناها المصاحبة. و يدل على اسميتها تنوينها و دخول حرف الجر عليها. فالتنوين كقول الشاعر :

تقول و قد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا أمرأ القيس فانزل

و أما دخول حرف الجر عليها فكقولهم : جئت من معه. و عد ابن السراج أن الظرف و الجار و المجرور قسم مستقل برأسه و ليس من قبيل المفرد و لا من قبيل الجملة. و هذا هو رأي أبي علي الفارسي[xxxv] و وصفه بأنه مذهب حسن.

3- أقسام الخبر : يعتبر ابن معطي أن خبر المبتدأ يأتي على أربعة أقسام[xxxvi]

1- الجملة من مبتدأ أو خبر

2- الجملة من فعل و فاعل

3- شرط و جزاء

4- ظرف أو جار و مجرور

و تقسيمه هذا مأخوذ من أبي علي الفارسي[xxxvii].

لقد كانت لابن معطي حصيلة علمية متميزة جعلته يكوّن لنفسه مسارا خاصا في بحث بعض المسائل، فاستطاع أن يستخدم مصطلحات

خاصـــة به، وفي الوقت نفســـه تأثر بمصـــطلحات لغوية تفنن في استخدامها البصريون و الكوفيون و البغداديون.

ض التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية للشريشي
مخطوط بمكتبة ليبزج ألمانيا تحت رقم 210

ضض دائرة المعارف الإسلامية ج1 ص 280
نقلها إلى العربية محمد تابت الغند بيروت 1933

ضضض سورة الأعراف آية 7

ىض الفصول الخمسون لابن معط ص 81 تحقيق محمود محمد الطناحي القاهرة 1977

ى نفسه ص 79

ض ى شـــرح ألفية ابن معطي ج2 ص 784 تحقيق علي موســـى الشـــوملى *الرياض 1985

ضض ى نفسه ج2 ص 970

ضضض ى الكتاب لسيبويه ج1 ص 348 تحقيق عبد السلام هارون القاهرة 1966

□ض خزانة الأدب لابن حجة الحموي ج4 ص 442
شرح عصام شعيتو لبنان ط1 1987
– المقتضب للمبرد ج3 ص 28 تحقيق عبد الخالق عظيمة
القاهرة طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

---

[x] التكملة لأبى علي الفارسـي ج2 ص 103 تحقيق حسـن شـاذلي فرهود الجزائر 1984

[ض□] الخزانة ج4 ص 442 – المقتضب للمبرد ج3 ص 28

[ضض□] مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لأبن هشام الأنصاري ج1 ص 61-62 تحقيق مازن المبارك – دمشق 1964 * حاشية الصبان للأشموني ج3 ص 109 القاهرة 1306هـ

[ضضض□] المقتضب ج3 ص 28

[ىض□] الأ شباه و النظائر للسيوطي ج1 ص 304 حققه طه عبد الرؤوف سعد * القاهرة 1975

[ى□] شرح ألفية ابن معطي ج1 ص 588

[ض ى□] سيبويه ج2 ص 45

[ضض ى□] شرح ألفية ابن معطي ج1 ص 383

[ضضض ى□] الإيضـاح لأبني علي الفارسـي ص 47 تحقيق د. حسـن شـاذلي فرهود القاهرة 1969

[xض x] المغنى ج1 ص 373

[xx] سيبويه ج1 ص 7

[ض xx] شرح ألفية ابن معطي ج1 ص 54

[xxii] **همع الهوامع شـرح جمع الجوامع للسـيوطي ج1 ص 39 تحقيق بدر الدين الغساني مصر دار السعادة 1377 هـ**

[ضضض□□] الإنصاف ج1 ص 17 – الأشموني ج1 ص 36

[ىض□□] المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص 36 مصر دار المعارف 1968

[ى xx] الفصول لأبن معطي ص 81

[ض ى□□] مغنى اللبيب ج1 ص 205

[ضض ى□□] الأشباه و النظائر للسيوطي ج4 ص 118

[ضضض ى□□] شرح ألفية ابن معطي ج1 ص 217

[xض xx] الفصول ص 15

[xxx] الإنصاف ج1 ص 213

218

ض xxx سورة هود آية 8

ضض xxx الإنصاف ج1 ص 92 – سيبويه ج1 ص 28-45

ضضض□□□ البقرة آية 14

ىض xxx شرح ألفية ابن معطي ج1 ص 545

ى xxx نفسه ج1 ص 620

ض ى xxx الفصول ص 198 – 200

ضض ى□□□ شرح الألفية ج1 ص 67

219